ولو أخذنا عدد العمال كمؤشر لمدى تدهور الصناعة ، لامكن لنا تبين ذلك من ملاحظة انخفاض عدد العاملين في الصناعة ككل الى ١٧٨٢ عاملا فقط سنة ١٩٦٠ ، في حين كانت صناعة النسيج وحدها تستوعب ٢٥٠٠ عامل سنة ١٩٥٣ . وفيما لو تجاوزنا صناعة تعبئة الموالح حيث يستوعب مصنع واحد ٧٥ عاملا ، فان ما تبقى من صناعات يغلب عليها الطابع الحرفي ، حيث يبلغ متوسط عدد العمال في الوحدة الصناعية ٢ر١ عامل فقط ، لاننا لا نستطيع اعتبار مصنع تعبئة وتشميع الموالح مؤسسة انتاجية يقوم على توفير السلع للسوق الداخلي ، بل هو مؤسسة تقوم على اعداد الحمضيات للتصدير وتجهيزها بالشكل الذي يضمن عدم تلفها بسرعة ، وايصالها الى المستهلك الخارجي بالشكل اللائق .

لم ترتبط الصناعة في قطاع غزة بأي برنامج تنمية بعيد المدى لتوفير احتياجات القطاع الاساسية ، بل ارتبطت باعتبارات السوق ومصالح كبار الملاك الزراعيين والتجار ، فمع التوسع الذي طرأ في الستينات على زراعة الحمضيات تزايدت الحاجة الى مصنع للتوضيب ، لذا تم انشاء المصنع المطلوب ، وبعد أن تزايد الطلب على المصنوعات البلاستيكية في قطاع غزة ، حصل بعض تجار القطاع على تفويض من بعض الوكالات الاجنبية لتصنيع منتجاتها محليا ، وكان أن انشىء ثلاثة مصانع للجوارب وخمسة مصانع للقمصان والملابس الجاهزة بأسماء ماركات اجنبية ، ومصنعان لتجميع الاحذية البلاستيكية ، وكانت المواد الخام تستورد من الخارج ، الامر الذي كان يتيح للتجار مضاعفة ارباحهم . فمن ناحية يتجنبون دفع الضرائب الجمركية ، وان دفعوها تكون مخفضة على اساس انها مواد خام ، ومن ناحية ثانية يمكنهم الاستفادة من اليد العاملة الرخيصة في قطاع غزة . وكلاهما كان يضاعف ارباحهم ، ولكن هذه الصناعة ايضا ، كما هو شأن مصنع توضيب الحمضيات، لم ترتبط باعتبارات السوق المحلي ، بل بالدور الذي بدأ يلعبه كسوق حرة يمون السوق المصرية بالبضائع التي كانت تحتاجها .

اسباب تخلف الصناعة في قطاع غزة عديدة ، منها ما يتعلق بسياسة وامكانات التمويل . فقطاع غزة كان يعاني من ندرة الموارد المالية التي لم تكن تتجاوز عام ١٩٥٠ مبلغ ٥ر١ مليون جنيه ، أي أن نصيب الفرد لا يتجاوز خمسة جنيهات ، وما يمكن اعتبارهم متمولين ، كانوا ، لاعتبارات عدة ، يبقون اموالهم في الخارج ، وخصوصا في السنوات الاولى من عمر قطاع غزة . الامر الذي اضطر الحكومة المصرية في حينه الى استصدار مجموعة قوانين نقدية ، وذلك للحد من عمليات تهريب العملة ، ولاجبار المصدرين على اعادة قيمة ما يصدرونه للخارج الى داخل قطاع غزة .